في الحدث

■ حازم مبيضين

ما جدوى خطاب الأسد

جاء التزامن بين الهجوم الخطابي للرئيس السوري بشار الأسد ضد الجامعة العربية، وموقفها من الأزمة الحالية في بلاده، والهجوم العملي ضد بعثة المراقبين العرب في اللاذقية، ليؤشر إلى طبيعة وجهة نظر السلطات السورية تجاه الأزمة المستفحلة منذ عشرة شهور، والتي تحصد يومياً أرواحاً بريئة، وتكاد تجر البلاد إلى حرب أهلية ذات طابع طائفي، رغم إنكار الحكومة والمعارضة لهذه الإمكانية، وجاء إنكار الاسد لأي معنى للحراك الجماهيري المتصاعد وقصره ذلك على أطراف خارجية اتهمها بتسعير الأزمة، ومحاولة نقل أعمال التخريب والإرهاب إلى مستوى آخر من الإجرام استهدف العقول والكفاءات والمؤسسات، لفتح الطريق أمام ما خطط له خارجيا ليصبح واقعاً، لكن هذه المرة بأياد محلية، ليبين شكل الحلول التي يقترحها النظام للخروج من الأزمة.

تتمثل تلك الحلول كما أوضح الأسد، في إدارة الظهر للجامعة العربية ومن فيها من المستعربين، وهي التي فشلت طيلة ٦٠ عاماً في اتخاذ موقف حقيقي لصالح الحقوق العربية، ولم يتوقف عند مؤسسة الجامعة لكنه اتهم العرب جميعاً بعدم الوقوف يوماً مع سوريا، ومن الناحية الثانية الاستمرار بقوة في منح الحلول الأمنية الأولوية في التعاطي مع الأحداث، ولكن مع تصعيد يتنامى إلى حد الضرب بيد من حديد، لمواجهة ما اعترف بأنه مخاطر كبيرة وتحديات مصيرية، يرى أن الانتصار عليها قريب جداً، ويترافق ذلك كله مع الاستمرار في منع وسائل الإعلام من تغطية ما يجري، لان بعض تلك الوسائل حاولت تزييف الحقائق، ما دفع سلطات دمشق لوضع ضوابط لانتقاء وسائل الإعلام التي تعمل داخل سوريا، وهي هنا بالتأكيد أجهزة تتبنى سلفاً رواية النظام وتحمل أجنداته.

المعارضة السورية ليست راضية بالتأكيد على خطاب الأسد الرابع، بالنظر إلى رفضه لأي حل تفرضه طبيعة الظروف والأحداث، وبمعنى أنه لا إصلاح في المدى المنظور ، رغم أنه كشف أن هناك اتجاها لضم قوى سياسية جديدة إلى الحكومة المقبلة، دون تحديد تلك القوى، ورغم أنه أشار إلى عدم إمكانية الشعور بنتائج حقيقية لرفع حالة الطوارئ في ظل الفوضى التي تمر بها البلاد، واعترافه بعدم قدرة المؤسسات الأمنية على أداء عملها في ظل الوضع الراهن في البلاد، ونفيه وجود أي أمر بإطلاق الرصاص في أي مستوى من مستويات الدولة، إلا في حالات يوضحها القانون، وإشارته إلى صدور قانون الأحزاب وحصول بعض الأحزاب على تراخيص، وتأكيده على أن الدستور الجديد سيركز على الحريات العامة والتعددية الحزبية وكون الشعب مصدر السلطات، وسيكرس دور المؤسسات وغيرها من المبادئ الأساسية. النقطة الأساس المرفوضة عند المعارضين هي إعلان الأسد أن الأولوية الآن هي لتحقيق الأمن، وضرب الإرهابيين والقتلة بيد من حديد، وتشديده على أنه لا مهادنة مع الإرهاب ولا تهاون مع من يستخدم السلاح الآثم لإثارة البلبلة والانقسام، ولا تساهل مع من يروع الآمنين، ولا تسوية مع من يتواطأ مع الأجنبي ضد وطنه وشعبه، وسبب الرفض يكمن في من يحدد هؤلاء ومن يصنفهم، وكيفية ضمان أن لا يدرج اسم أي معارض لنظام الحكم ضمن واحدة من هذه الفئات، وما هي الضمانات التي يمكن للمعارضين الاحتماء بها إن لم تكن قوانين نافذة المفعول، وهم لذلك رأوا في الخطاب تكراراً لمواقف سابقة، تحاول التأكيد أن الاسد ما يزال يحتفظ بالقوة والقدرة على مواجهة العنف بالعنف، وبأنه صامد في وجه الإرهاب وأنه تحدث بلغة عفا عليها الزمن، وهي لغة استعلاء على الشعب أراد بها بث الثقة في نفوس ضباط الجيش الذين فقدوا الثقة فيه .

وبعد، خطاب الأسد الرابع والأطول، ليس أكثر من إعادة إنتاج لخطابه الأول، ولكن بلغة أشد قسوةً، فهل يكون مجدياً؟ الشكوك كثيرة حول ذلك.

بشار الأسد يلقي كلمة خلال ظهور علني نادر في دمشق.. ا ف ب

الأسد لمؤيديه بدمشق: سننتصر على المؤامرة

قال الرئيس السوري، بشار الأسد، محدثاً الآلاف من أنصاره في ظهور مفاجئ له بساحة "الأمويين" بوسط دمشق أمس الأربعاء، إن أعداء سوريا في المراحل الأخيرة من مؤامرتهم، في ثاني كلمة له خلال أقل من أربعة وعشرين ساعة.

□ دمشق / سي. ان. ان

وتابع الرئيس السوري بقوله: نمتلك الثقة بالمستقبل وامتلكها بكم ومن خلالكم لأننا سننتصر دون أدنى شك على المؤامرة." وردت الحشود المتجمعة بالهتاف: "بالروح بالدم نفديك يا بشار." وخاطب الأسد حشود مؤيديه: "عندما علمت أنكم قررتم النزول إلى الشوارع في عدد من الساحات في عدد من المحافظات السورية، شعرت برغبة عارمة أن أكون معكم في هذا الحدث، وأردت أن نكون معاً في ساحة الأمويين في قلب دمشق عاصمة المقاومة والتاريخ.. ولمن لا يقرأ التاريخ ليتعلم منها."

وشهدت عدة مدن سورية أمس الأربعاء تجمعات شعبية تأييداً للبرنامج الإصلاحي للرئيس الأسد، ورفضاً للتدخل الخارجي، وفق وكالة الأنباء السورية "سانا."

وجاءت مشاركة الأسد للحشود في ساحة الأمويين بعد يوم على إلقاء خطاب على مدرج جامعة دمشق، قال فيه "إننا نعتمد سياستين نقوم بالإصلاح ونكافح الإرهاب"، مشيراً إلى أن كل من يساهم في الفوضى هو شريك في الإرهاب وسفك الدماء السورية. وشن خلال الكلمة هجوماً حاداً على جامعة الدول العربية، واصفاً إياها بأنها "مجرد مرآة لزمن الانحطاط العربي"، كما انتقد وسائل الإعلام الغربية قائلاً إنها تعمل على زعزعة الاستقرار في بلاده، كما نفى صدور أية أوامر من جانب مسؤولي نظامه بإطلاق النار على أي مواطن في سوريا.

وقال :إن "الأحداث المؤسفة"، التي تشهدها سوريا منذ ١٠ شهور، "فرضت ظروفاً مستجدة على الوطن"، وأضاف أنها "كلفتنا أثماناً ثقيلة أدمت قلبي، كما أدمت قلوب الآخرين."

وكما ذكر في خطابه السابق في ٢٠ يونيو/ حزيران الماضي، جدد الأسد اتهاماته لأطراف دولية وإقليمية بالسعي إلى "زعزعة استقرار سوريا"، قائلاً إن أكثر من ٦٠ قناة تلفزيونية، عربية وأجنبية، "تعمل ضد سوريا"، مشيراً إلى أن حكومته لم تمنع وسائل الإعلام من دخول سوريا، وإنما كانت تتبع معايير "انتقائية" للسماح بدخولها.

الصين تحذر الولايات المتحدة من التدخل في شؤونها الداخلية

□ بكين / أ ف ب

حذرت الصين أمس الأربعاء الولايات المتحدة من التدخل في شؤونها الداخلية بعدما عبرت واشنطن عن "قلقها البالغ" من إحراق راهبين بوذيين تبتيين أنفسهما مؤخرا.

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية ليو ويمين، إن "الحكومة تولي أهمية كبيرة للحقوق الأساسية للمجموعات الاثنية، وتضمن هذه الحقوق بما في ذلك حريتها الدينية"، وأضاف: "نعارض بشكل كامل استخدام الديانة للتدخل في الشؤون الداخلية الصينية". وكانت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند صرحت الاثنين الماضي: "نحن قلقون بشدة من المعلومات التي تفيد بأن رهبانا من التبت أضرموا النار

ليو ويمين

في أنفسهم خلال الأيام الأخيرة"، وأضافت أن "الحكومة الأمريكية بحثت هذه المسألة مع الحكومة الصينية في مناسبات عديدة وبشكل مباشر"، وتابعت المتحدثة أن "هذه الأفعال تظهر بوضوح وجود غضب واسع واستياء عارم من القيود الشديدة المفروضة على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحرية الدينية في الصين". وكانت وكالة أنباء الصين الجديدة أعلنت الأحد الماضي أن راهبين تبتيين أضرما النار في نفسيهما قرب دير كيرتي في إقليم سيشوان بجنوب غرب الصين، ليرتفع العدد إلى ١٤ راهبا من الذين أقدموا على هذه الخطوة في أقل من عام.

وأحرق الراهبان نفسيهما في إقليم سيشوان الذي تجددت فيه أعمال العنف منذ إحراق راهب شاب نفسه في مارس ٢٠١١، وتعتبر المنظمات غير الحكومية أن عمليات الانتحار العلنية للرهبان تظهر يأسهم من القمع الديني والثقافي الذي تمارسه بكين في مناطق التبت.

دعوة البرلمان اليمني لرفض حصانة صالح

□ صنعاء / رويترز

دعت منظمة حقوقية، الثلاثاء الماضي، البرلمان اليمني إلى رفض مشروع قانون يمنح الرئيس علي عبد الله صالح ومعاونيه، حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية، وذلك بعدما أقر مجلس الوزراء اليمني مشروع القانون، السبت الماضي، رغم المعارضة الداخلية للخطوة. وقالت "هيومن رايتس ووتش"، في بيان، "إن القانون من شأنه أن يؤدي إلى الإفلات من العقاب على جرائم دولية جسيمة مثل الهجمات القاتلة على المتظاهرين المعارضين للحكومة في عام ٢٠١١." ولفتت المنظمة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، إلى أن مشروع القانون يخرق التزامات اليمن بموجب القانون الدولي، الخاصة بالتحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم الدولية الجسيمة مثل التعذيب وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، طبقاً للبيان. وصرحت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمنظمة أن إصدار هذا القانون يعتبر بمثابة "إهانة لآلاف الضحايا لحُكم صالح المستبد.. يجب على السلطات اليمنية أن تعتقل المسؤولين عن هذه الجرائم الجسيمة، لا أن تكافئهم بإعطائهم رخصا للقتل." وكان مجلس الوزراء اليمني قد أقر في اجتماع السبت الماضي مشروع القانون.وجاء في نص المشروع المقدم من نائب رئيس الجمهورية أنه يستند إلى ما ورد في البند الثالث من مبادرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أوجب على مجلس النواب، بما فيهم المعارضة، إقرار القوانين التي تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية لرئيس الجمهورية ومن عملوا معه خلال فترة حكمه. ويشير المشروع إلى منح صالح "ومن عمل معه في جميع أجهزة ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية خلال فترة حكمه حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية،" أما المادة الثانية منه فجاء فيه أن هذا القانون "يعتبر من أعمال السيادة ولا يجوز إلغاؤه أو الطعن فيه،" على أن تسري أحكامه على الأفعال الواقعة قبل صدوره. هذا وقد حذرت "هيومن رايتس ووتش" من أن منح الحصانة لصالح ورموز نظامه لن يمنع المحاكم في دول العالم الأخرى من فتح قضايا جرائم حقوق الإنسان الجسيمة المرتكبة في اليمن. ويذكر أن المعارضة اليمنية قد قامت بعدة تحركات في الشارع بعد إعلان المبادرة الخليجية لتأكيد رفضها منح الحصانة لصالح.

مصر: المجلس العسكري يعلن ٢٥ يناير عيداً قومياً

□ القاهرة /سي ان ان

أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يدير شؤون مصر اعتبار يوم ٢٥ يناير/ كانون الثاني عيداً قومياً في البلاد، في الوقت الذي تتزايد فيه الدعوات من قبل نشطاء وقوى سياسية لتنظيم احتجاجات حاشدة في اليوم الذي يوافق الذكرى الأولى لانطلاق الثورة الشعبية التي أطاحت بنظام الرئيس السابق حسني مبارك، بعدما أمضى في السلطة ما يقرب من ٣٠ عاماً.

وقال مدير إدارة الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة وعضو المجلس الأعلى، اللواء إسماعيل عتمان، إنه تم تحديد يوم ٢٥ يناير/ كانون الثاني من كل عام كـ"عيد قومي" للبلاد، مثل ذكرى انتصار ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، وثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، مشيراً إلى أنه سيتم منح "نوط الواجب العسكري" لجميع قيادات القوات المسلحة الذين شهدوا ثورة يناير.

وقال عتمان، خلال لقاء مع الصحفيين المتخصصين في الشؤون العسكرية بمقر إدارة الشئون المعنوية أمس الأربعاء إن القوات المسلحة ستنظم احتفالية كبيرة يوم ٢٥ من الشهر الجاري، "تتناسب مع حجم الحدث، باعتباره أكبر وأعظم حدث نريد إعطاءه حقه"، بحسب ما نقل موقع "أخبار مصر" التابع للتلفزيون الرسمي عن وكالة أنباء الشرق الأوسط.

وفي محاولة للرد على دعوات التظاهر ضد المجلس العسكري، قال عتمان إن ثلث المجندين بالقوات المسلحة هم من "شباب الثورة"، وشارك بعضهم في تأمين مبنى التلفزيون في "ماسبيرو"، وشارع محمد محمود، لافتاً إلى أن "العالم ينظر إلى مصر بعد الثورة، ويترقب حالة الهدوء والاستقرار."

وتابع قوله: "نريد إعطاء درس للعالم كله بأن الشعب المصري لا ينساق وراء أية أعمال تضر بمصر، وأن الثورة لا تزال أعظم ثورة في العالم، سلمية في بدايتها، وفي أول احتفال بالذكرى الأولى لها، وأن الأحداث التي وقعت خلال هذا العام لم تؤثر على سلمية الثورة." وشدد على أن "الاستقرار هو الهدف الأول حتى تدور عجلة الاستثمار والسياحة والاقتصاد، حتى ندين للثورة بالولاء، ولا نقول إنها سبب المشاكل"، قائلاً إن "الجميع يحكم على مصر من خلال ميدان التحرير والقاهرة، رغم استقرار باقي المحافظات، خاصة السياحية."

وتابع المسؤول العسكري قائلاً: "أريد أن أرسخ قواعد، سواء للجهات الرسمية أو المدنية أو الشباب أنفسهم، في التعامل خلال الاحتفال بالثورة، خاصة وأنه يبقى ٥ أشهر فقط وتسلم السلطة على طبق من ذهب لسلطة مدنية منتخبة"، بحسب قوله.

وطالب اللواء إسماعيل عتمان "شباب مصر الواعي، بأن يعلم أن الجيش يتفاعل تفاعلا حقيقيا مع الثورة وشبابها والشعب المصري"، لافتاً إلى أن "أول بيان تم إلقاؤه، كان بداية صادقة ومؤكدة بأن القوات المسلحة هي السند والداعم الحقيقي للثورة." وأردف: "نقول للشباب إنه إذا كان هناك احتقان لدى البعض من ناحية القوات المسلحة، فيجب أن نزيله"، وأشار إلى أنه خلال جلساته مع الشباب في الأيام القليلة الماضية، كان هناك توافق على ضرورة إزالة الاحتقان، وتساءل: "هل يعقل أن يكون هناك احتقان بين شباب وجيشه؟"

تقرير

توماس فريدمان: الإسلام السياسي في مصر على المحك

□ ترجمة / المدى

بعد أن حصل الإخوان المسلمون وحزب النور السلفي على غالبية الأصوات في الانتخابات التي جرت أخيرا في مصر لاختيار برلمان جديد، فاننا سنشهد اختيارا مختبريا نادرا للشرق الاوساط ما الذي سيحدث عندما يتصارع الاسلام السياسي مع الحداثة والعولمة بدون نفط. لقد سيطرت الحركات الاسلامية زمنا طويلا في ايران والعربية السعودية آيات الله في ايران والواهبيون السلفيون في العربية السعودية، مع انهما كانا قادرين على تشكيل إيديولوجيتهما وثمار الحداثة ايضا، لانهما يمتلكان ثروات نفطية لدفع الاموال لقطع أي تناقضات فبإمكان السعودية عدم تفعيل دور المرأة وفرض التقاليد الدينية في مجتمعنا، والبنوك والمدارس، وبامكان ايران معاملة العالم بازدراء وتواصل ابحاثها النووية وتفرض تقييدات ثقيلة سياسية ودينية ايضا. اما المسلمون المصريون فلن يتمتعوا بتلك الرفاهية، وعليهم الانفتاح على العالم، وهم كما يبدون يدركون ذلك، ان مصر ليست دولة نفطية غنية، فهي تستورده، مضافا الى ذلك ٤٠٪ من موادها الغذائية مستوردة وتشكل السياحة في مصر عشر دخلها الداخلي، مع البطالة المتفشية وتآكل الجنيه المصري إن مصر ستكون في حاجة الى مساعدة من صندوق النقد الدولي، صفقة ضخمة من التوظيفات المالية، والى تطور التربية الحديثة من اجل توفير فرص عمل لكافة الشباب الذين نظموا الثورة ان مصر في حاجة الى الاندماج مع العالم. وقد اعلن عصام العريان نائب رئيس حزب الاخوان المسلمين، "نأمل ان يكون باستطاعتنا سحب السلفيين – لا أن ندعهم يسحبوننا اليهم – وان كلينا يحاول سحب الآخر حسب احتياجات الشعب"، وقد اوضح العريان ان احزاب الحرية والعدالة والنور والاحزاب الاسلامية، مختلفة عن بعضها جدا، وقد لا تتحالف مع بعضها البعض في السلطة، كما انهم جيدون في الحكم، وآمل ان ينتظر الجميع ليرى الفرق بين "النور" و "الحرية والعدالة". وعن اتفاقية السلام مع اسرائيل قال العريان: "انه من مهام الدولة – وليس من شؤون حزب ما او مجموعة، وقد اعلنا احترامنا كافة الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة المصرية في الماضي"، واضاف بقوله، "ان التعامل مع اسرائيل سيقرر حسب معاملتها للفلسطينيين، وقال ايضا ان الاقتصاد المصري في مرحلة صعبة ، ولهذا سنهتم ونركز على شؤوننا الخاصة. وفي لقاء مع محمد خيرت الشاطر، نائب رئيس الاخوان المسلمين وخبيرها الاقتصادي اوضح في جلسة معه، ان تنظيمه ينوي الميل نحو العالم، وان الامر لم يعد خيارا في ان يكون الواحد مع او ضد العولمة"، وقال : "هذه الحقيقة وعبر منظورنا نفضل اوسع علاقات ممكنة مع العولمة".

اما نادر بكر، المتحدث باسم النور، فقد اكد ان حزبه سيتحرك بحذر قائلا: "نحن الامناء على الشريعة"، مشيرا الى القانون الاسلامي، ثم اضاف، "ونحن نريد ان يقف الشعب هنا، وعلى نفس المبادئ، ولكن بابنا مفتوح لكافة المفكرين وكافة المجالات".

وصرح ايضا، ان النموذج الاقتصادي لحزبه هو البرازيل" ، وان حزبه لا يحب النموذج الديني للدولة، واستطيع ان أعدك اننا لن نكون دولة ديكتاتورية اخرى، وان الشعب المصري لن يعطينا الفرصة لكي نكون ديكتاتورية اخرى".

وقد نفى حزب النور نواياه بمنع الخمر قائلا المتحدث باسمه "نحو ٢٠,٠٠٠ من مجموع ٨٠ مليون مصري يحتسون الكحول".

فماذا يعني هذا كله؟ ان الاسلاميين المصريين لديهم قرارات مهمة، بعد وصولهم الى السلطة، ولكن وصولهم المفاجئ لقمة الحكم جاء متوافقا مع انهيار الاقتصاد المصري، وحالما سيعقد البرلمان في ٢٣ كانون الثاني، فان الفرصة مواتية امام الاسلاميين المصريين لانقاذ الاقتصاد – النفط – وهناك "دراما" مشابهة تجري في تونس أيضا.

انهم لا يريدون ان تفلت هذه الفرصة منهم، ومع ذلك يريدون ايضا ان يكونوا صادقين مع جذورهم الاسلامية، ويدركون ايضا ان جماهيرهم قد انتخبتهم لتشكيل حكومة نظيفة تامة واصلاح التعليم ومنح فرصة العمل وليس زيادة المساجد. وهذه الحكومة ان نجحت فسيكون تأثير نجاحها كبيرا على مستقبل الاسلام السياسي في المنطقة.

■ عن النيويورك تايمز